تقرير

شوقي عشقوتي

# "صفقة الديزل" تصدم أوروبا وزيلينسكي حرب أوكرانيا مقبلة على تطورات دراماتيكيّة

**إستعادت الحرب الروسية ـ الأوكرانية وهجها وزخمها بعدما حجبتها الحرب الأميركية ـ الإيرانية وأبعدتها عن واجهة المشهد العالمي. وتسود توقعات بحدوث تطورات دراماتيكية في حرب أوكرانيا، وأن موسكو تعد لهجمات نوعية لتحمل كييف على قبول شروط وقف الحرب. هذه العمليات ستتطور الى مشاكل واحتكاكات بين روسيا والأوروبيين الذين باغتتهم "صفقة الديزل" بين بوتين وترامب، ويستعدون لأسوأ الإحتمالات**





تجدد التوتر بين الأوروبيين والرئيس الأميركي دونالد ترامب، وأيضا بين ترامب والرئيس الأوكراني زيلينسكي، بعدما أعلن ترامب التوصل الى إتفاق مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يسمح بضخ كميات كبيرة من الديزل الروسي في الأسواق العالمية. أثار قرار ترامب غضب كييف وحلفائها الأوروبيين لأنه من شأنه أن يؤمن تمويلا ضخما لآلة بوتين الحربية. غير أن الرئيس الأميركي لديه أولويات مختلفة، إذ يرى أن الإتفاق مع روسيا في شأن توريد الديزل ضروري لخفض أسعار الطاقة قبيل الانتخابات النصفية الأميركية، كما أنه يحاول حرف أنظار الناخبين الأميركيين عن الدور الرئيسي للحرب ضد النظام الإيراني في ارتفاع أسعار الطاقة من خلال تحميل الضربات الأوكرانية على منشآت الطاقة الروسية وحدها المسؤولية عن ذلك.

الإعلان عن الصفقة اتبعها ترامب بالدعوة إلى استبدال زيلينسكي بزعيم جديد قادر على التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب مع روسيا، منتقدا بشدة الضربات الأوكرانية على مصافي النفط الروسية التي يقول إنها أسهمت في ارتفاع أسعار الديزل. وقال ترامب إنه سبق أن أبلغ زيلينسكي بأن في إمكانه أن يفعل ما يشاء في مواجهة روسيا، لكن من دون إستهداف مصافي النفط. وأضاف بلهجة حادة: "من الأفضل له أن يتوقف. أقترح أن يحصلوا على زعيم جديد يستطيع التوصل إلى إتفاق". ورحب كبير المفاوضين الروس كيريل دميتريف بدعوة ترامب إلى استبدال زيلينسكي، واصفا تصريحاته بأنها "محورية وتاريخية".

زيلينسكي لم يستطع كتم غضبه ومعه قادة أوروبا، بسبب صفقة الديزل التي يمكن أن تحرك عجلة التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا، وتعيد رسم الدور الأميركي في أوكرانيا بما يخل بمعادلة التوازن في الخسائر بين روسيا وأوكرانيا. فقد أدت سياسة المهادنة التي اعتمدتها إدارة ترامب إزاء بوتين إلى تصلب مواقفه التفاوضية، فضلا عن تصعيد روسيا هجماتها الجوية على المدن الأوكرانية. إنطلاقا من ذلك، سعت أوكرانيا إلى خفض تعويلها على الدعم الأميركي من خلال تطوير قدراتها العسكرية والصناعية وتعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية. أسفرت الجهود الأوكرانية عن عرقلة تقدم القوات الروسية على الجبهات إلى حد كبير، كما أضحت كييف قادرة على ضرب منشآت حيوية في العمق الروسي.

صحيح أن الهجمات الأوكرانية على قطاع الطاقة الروسي تساهم في رفع أسعار الطاقة العالمية، غير أن كييف لا تملك ترف الإنصياع إلى المطالب الأميركية في هذا الصدد، إذ أن موسكو تستهدف منشآت الطاقة في أوكرانيا بشكل دوري، في محاولة لرفع كلفة الصراع على المدنيين الأوكرانيين، خصوصا قبيل فصل الشتاء. لذلك، تربط كييف وقف إستهداف منشآت الطاقة بالتزام موسكو بذلك أيضا.

وبعدما أعلن ترامب موافقة أوكرانيا وروسيا على الوقف الفوري للنار في قطاع الطاقة، أشار زيلينسكي إلى أن إعلان ترامب فاجأه، لكنه أكد أنه إذا وافق الروس عليه، فإن أوكرانيا ستوافق أيضا، وهو موقف دعمته أوروبا. ولم يكن أمام زيلينسكي إلا الرضوخ لترامب والموافقة على هدنة فوجئ بها، والموافقة أيضا على التنحي وتنظيم انتخابات رئاسية إذا وافقت روسيا على وقف شامل للنار لمدة 60 يوما.



"صفقة ترامب ـ بوتين" أثارت عاصفة من الإنتقادات داخل الولايات المتحدة من جانب نواب الحزب الديموقراطي الذين قالوا إن ترامب أبرم صفقة مع الشيطان لإنقاذ حظوظه السياسية المتعثرة، وإن ما قام به خيانة كاملة لأوكرانيا وللحلفاء الأوروبيين والأمن القومي الأميركي، حتى صدرت إنتقادات من نواب جمهوريين رفضوا إعطاء بوتين أي تنازل وحذروا من تمويل العمليات الروسية وإضعاف فرص إنهاء الحرب رغم تفهمهم هدف خفض الأسعار. الإنتقادات الأعنف جاءت من الأوروبيين الذين أصيبوا بصدمة وخيبة من سياسة ترامب، وعبروا عن تضامنهم الكامل مع زيلينسكي، محذرين من أن رفع العقوبات عن الديزل الروسي سيسهم في تمويل الحرب الروسية على أوكرانيا، وهذا ليس وقت تخفيف الضغوط.

في أيلول الماضي، زار جاريد كوشنر وستيف ويتكوف موسكو كموفدين من الرئيس الأميركي لبحث سبل إنهاء حرب أوكرانيا. وعقد الجانب الأميركي اجتماعا مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دام 3 ساعات، وفي خلاله حدد بوتين شروط بلاده التي لا يمكن التنازل عنها:

أولا، عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف "الناتو".

ثانيا، تقليص القدرات العسكرية الأوكرانية.

ثالثا، ضم الأراضي التي تمت السيطرة عليها بشكل نهائي إلى روسيا الأم. أخيرا، إعادة صياغة الترتيبات الأمنية في أوروبا بما يراعي المصالح الروسية.

يقول مرجع عسكري أميركي سابق إن شروط بوتين لإنهاء الحرب الأوكرانية تعني أنه غير معني بالتوصل إلى اتفاق، بل يريد إستسلاما أوكرانيا كاملا قبل أن يجلس إلى الطاولة. وعلى الرغم من عدم وجود رغبة لدى بوتين في المواجهة مع الولايات المتحدة، فإنه يعتقد أنها غارقة في حرب عبثية في الشرق الأوسط استهلكت الكثير من المال والعتاد، وأن أي مواجهة مع روسيا ستكون مكلفة جدا

> **أوكرانيا خضضت اعتمادها على الدعم الأميركي بتطوير صناعتها العسكرية وتعزيز علاقاتها الأوروبية**



عسكريا واقتصاديا. أما بقية الدول الأعضاء في حلف الناتو، خصوصا الأوروبية، فإن الرئيس الروسي لا يخفي نظرته الدونية إليها، وهو يعلم جيدا أن أوضاعها الاقتصادية سيئة، وأنها تشهد فوضى سياسية واجتماعية عارمة.

من هنا، وفي رأي المرجع، هناك احتمال جدي بأن يقدم الرئيس بوتين على عمل كبير ينهي به حربه مع أوكرانيا، ويثبت موقع بلاده في القارة الأوروبية بصفتها دولة إقليمية لا يمكن تجاوزها. وعند سؤاله عما يقصده بالعمل الكبير، قال إن استخدام سلاح نووي محدود هو ضمن إمكانات روسيا، وهذا معروف في الدوائر العسكرية في واشنطن وبقية عواصم دول "الناتو". وفي رأيه، هذا هو السبب الرئيسي لزيارة مدير الإستخبارات المركزية الأميركية "CIA" جون راتكليف لموسكو، إذ نقل خلالها تحذيرا مباشرا بأن الإقدام على مثل هذا العمل الكبير، أو الإعتداء على أي دولة عضو في "الناتو"، سيؤدي إلى مواجهة حتمية مع الولايات المتحدة.

التوتر المتفاقم بين روسيا وبلدان حلف شمال الأطلسي، شهد في الآونة الأخيرة تصعيدا خطرا مع تلويح موسكو باستخدام كل ترسانة الأسلحة الروسية بما فيها النووية إذا قام الحلف بخطوات تهدف إلى حصار مقاطعة كالينينغراد وعزلها عن البلاد. فقد حذرت السفارة الروسية في لندن من أن أي محاولة بريطانية أو أطلسية لحصار منطقة كالينينغراد أو ضربها، ستقابل برد يستخدم كل الوسائل المتاحة، بما فيها الأسلحة النووية. وكالينينغراد هو جيب روسي معزول جغرافيا يقع على بحر البلطيق بين بولندا وليتوانيا، تفصله الأراضي الليتوانية عن البر الروسي.

جاء التهديد النووي الروسي في إطار سياسة تصعيد تدريجي تعتمدها موسكو مع الدول الأوروبية منذ أشهر، إذ شن الكرملين سلسلة من "الهجمات الهجينة" على دول أعضاء في "الناتو" أخيرا، شملت أعمال تخريب في مصانع أسلحة في أوروبا، وزرع مسيرة تحمل متفجرات في مطار في ألمانيا، وخروقات لأجواء عدد من دول "الناتو" بالمسيرات والصواريخ، وهجمات سيبرانية، وعمليات تضليل إعلامي. لكن مع فشل هذه الهجمات في ردع حلفاء أوكرانيا، رفعت روسيا مستوى التهديد من خلال التلويح بالأسلحة النووية والتهديد باستهداف مصانع أسلحة أوروبية تصنع الأسلحة لأوكرانيا.

تحاول روسيا إرهاب أوروبا بهدف وضع حد للدعم الغربي لكييف، في ظل التقدم البطيء والمكلف لقواتها على الجبهات في أوكرانيا، وتطوير الأخيرة قدراتها على ضرب أهداف في العمق الروسي. غير أن "الناتو" مصمم على مواصلة دعم أوكرانيا في مواجهتها للعدوان الروسي، ولم تعدل التهديدات النووية حساباته في هذا الصدد. إذ يعتبر الحلف أن استسلام كييف للكرملين، يعني سيطرة فعلية لروسيا على أوكرانيا، مما يشكل ضربة ◄

◄ استراتيجية للحلف قد تؤدي إلى مزيد من التوسع الروسي في شرق أوروبا، بما في ذلك تهديد حدود "الناتو".

تعيش أوروبا اليوم قلقا لم تشعر به منذ أربعينات القرن الماضي، حين نشبت الحرب العالمية الثانية. ولا يغيب عن المراقبين أن هذه القارة كانت مركز اندلاع حربين عالميتين خلال القرن الماضي. ولا يساعد في تخفيف التوتر صعود أحزاب يمينية متطرفة وصلت

**"الديموقراطيون" يتهمون ترامب بخيانة أوكرانيا والحلفاء الأوروبيين**



إلى الحكم في المجر وإيطاليا وفنلندا، والتقدم الكبير لحزب البديل في ألمانيا، وحزب التجمع الوطني بقيادة مارين لوبان في فرنسا، بما يعيد إلى الذاكرة صعود النازيين والفاشيين في ثلاثينات القرن الماضي. فقد حذر رئيس لاتفيا من أن أوروبا و"الناتو" غير مستعدين لمواكبة التطور السريع في حرب المسيرات والصواريخ، وأن دولا كثيرة قد تعجز عن صد هجوم روسي محدود بسبب ضعف الدفاعات الجوية ونقص صواريخ باتريوت. ولا يتوقع أن تشن موسكو حربا كاسحة، بل غارات متفرقة بالصواريخ والمسيرات، قد تصفها بأنها حوادث عرضية، لاختبار تماسك "الناتو" والمادة الخامسة، وردع الأوروبيين عن مواصلة دعم أوكرانيا.

في هذه الأثناء، تتوسع الإجراءات الدفاعية في أنحاء أوروبا. فقد رفعت فنلندا سن الإحتياط العسكري إلى 65 سنة، وتسعى إلى بناء قوة تقترب من مليون شخص. وتبني دول البلطيق تحصينات وحواجز مضادة للدبابات على حدودها مع روسيا وبيلاروسيا ضمن "خط دفاع البلطيق". أما بولندا فتسعى إلى تشكيل جيش واحتياط يبلغان نحو 500 ألف شخص، وتبني "الدرع الشرقية" المزودة بأنظمة مراقبة ودفاعات ضد المسيرات. وفي ألمانيا، يجري حصر المواقع الصالحة بوصفها ملاجئ لنحو مليون شخص، مع وضع خطط لنقل قوات "الناتو" شرقا عند اندلاع مواجهة واسعة. كما وزعت السويد على مواطنيها دليلا للتعامل مع الأزمات والغارات الجوية، فيما وسعت الدنمارك التجنيد ليشمل النساء، ورفعت مدة الخدمة من 4 أشهر إلى 11 شهرا. كذلك أعدت فرنسا إرشادات لتخزين الاحتياجات الأساسية والوقاية من الإشعاع. أما بريطانيا فتعيد تفعيل خطط الطوارئ المعروفة بـ"كتب الحرب"، وتعزز حماية الطاقة والمياه والإتصالات والكابلات البحرية، وتستعد للهجمات الإلكترونية واضطراب الإمدادات. كما تسهل إستدعاء العسكريين السابقين وتزيد إنتاج الأسلحة والمسيرات والذخائر.

ينصح الاتحاد الأوروبي سكانه، البالغ عددهم نحو 450 مليونا، بالإحتفاظ بالطعام والمياه والأدوية والنقود لمدة 72 ساعة، وبناء إحتياطيات لمواجهة الأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ولم يتأكد نشر أسلحة نووية فعليا في فنلندا أو إستونيا أو بولندا، لكن هذه الدول فتحت الباب أمام هذا الإحتمال. وتقول الحكومات الأوروبية إن الإجراءات تهدف إلى الردع والإستعداد، إلا أن التوسع في التجنيد وبناء الملاجئ وإعادة الألغام ومناقشة استضافة السلاح النووي يطرح سؤالا ملحا: ما الذي تعرفه الحكومات الأوروبية، أو تخشاه، ولا تصارح به مواطنيها كاملا؟

أوروبا، وفي ظل "صحوة استراتيجية"، تسعى الى إنشاء تحالف متكامل لمواجهة الصواريخ الباليستية بهدف ردع التهديدات الصاروخية المستقبلية والتصدي لها، وذلك من خلال جهد جماعي، وانفتاح تكنولوجي، وتعاون صناعي قائم على الثقة. غرد الرئيس إيمانويل ماكرون على منصة "إكس" قائلا إنه "في مواجهة التهديد الباليستي، فإننا أقدمنا على خيار واضح، وهو حماية أوكرانيا وتعزيز أمننا الجماعي وبناء أوروبا الدفاعية ومن خلال إطلاق التحالف الباليستي، فإننا نعزز الإمكانات التي تحتاج إليها أوروبا". ويراهن ماكرون على عاملين رئيسيين في خصوص مصير الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا منذ أربع سنوات ونصف السنة: الأول، التحولات الميدانية الجارية والقدرات المتراكمة التي أخذت القوات الأوكرانية تتمتع بها، خصوصا في مجال المسيرات الجوية والبحرية وتمكنها من استهداف مواقع رئيسية وأخرى ذات أهمية رمزية بعيدا من الحدود بين البلدين. والثاني، ما تراه باريس ومعها بعض العواصم الأوروبية من تبدل في مواقف الرئيس الأميركي كما برزت في قمة إيفيان لمجموعة السبع بداية، ثم في قمة الحلف الأطلسي في أنقرة.

